الامبريالية الاميركية.

٣ ــ لم تنتهج أطراف قوى الصمود سياسة جادة في دعم قوى المجابهة الأمامية وخاصة الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وتقديم أشكال المساندة المادية والعسكرية الفعلية التي تعزز صمودها في وجه احتمالات العدوان ــ الذي وقع بالفعل ــ كما أن أشكال المساندة التي قدمت ــ وهي دون المستوى المطلوب بالتأكيد ــ كانت تتعرض للانحسار والتوقف لدى بروز أية تعارضات بين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية وسوريا أو حتى أي طرف آخر في الجبهة، فيما كانت الامبريالية الاميركية تواصل دعمها اللامحدود للعدو الاسرائيلي، دون أن يربط ذلك بالطبع بأية تعارضات تكتيكية بين السياسة الاميركية والاسرائيلية.

٤ ــ انتهج بعض أطراف جبهة الصمود العربية سياسة براغماتية في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية. فبالرغم من أشكال المساندة والدعم المبدئي والنزيه التي كانت ــ وما زالت ــ تقدمها هذه البلدان لدول جبهة الصمود العربية، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي ظل يشكل المصدر الأساسي ــ ان لم يكن الوحيد ــ للسلاح الذي تستخدمه جيوشها، فان معظم دول الصمود ــ وان كانت بنسب متفاوتة ــ لم تتجاوز في تبادلها التجاري والاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ٦٪ من مجمل وارداتها باستثناء السلاح، الأمر الذي ربط اقتصاد هذه البلدان ــ والى درجة كبيرة ــ بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وحرمها من امكانيات استخدام الضغط الاقتصادي كسلاح في مواجهة التحيز الاميركي الأعمى للعدوانية الاسرائيلية.

٥ ــ كما أحجمت جبهة الصمود عن الارتقاء بعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية الأخرى الى مستوى التحالف الاستراتيجي الذي في مقدمة قواعده سلسلة من التحولات الطبقية والسياسية والثقافية الديمقراطية العميقة في تركيب أجهزة الدولة وحياة المجتمع لبناء جسور التحالف المتنامي والجاد في مواجهة الحلف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وبقيت هذه العلاقات عرضة للتقلبات والاعتبارات البراغماتية قصيرة النظر.

٦ ــ وفي مجال توفير مقومات الصمود الوطني الداخلي، أحجمت دول الصمود عن انتهاج سياسة داخلية واضحة، تحد من سيطرة وتسلط البرجوازية البيروقراطية على أجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضرب وتصفية القوى الرجعية الداخلية التي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للامبريالية العالمية. وسنت دول الصمود في الوقت نفسه كل الشرائع والقوانين التي تحد من الحركة الجماهيرية للقوى الثورية في المجتمع، وحرمتها من أبسط أشكال الحريات الديمقراطية وحق التنظيم السياسي والنقابي المستقل عن السلطة، بل وتركتها عرضة لمختلف أشكال الاجراءات القمعية الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والبوليسية، بشكل يحرم هذه الجماهير من الاسهام الجدي في معركة المواجهة مع قوى الجبهة المعادية، بحيث اقتصرت هذه المهمة على الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وهكذا عندما حانت اللحظة التاريخية الحاسمة بقيت الجماهير تنتظر بوجع وحسرة وركود، مؤكدة بذلك أنها ليست «قطعاناً من الغنم» في خدمة حركة الأجهزة السلطوية.